دور الدلالة في التقعيد النحوي

"نموذج من الاستثناء"

دكتور

حسام محمد النادي

مدرس النحو والصرف والعروض

بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

فرع الفيوم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد،،،

فإن الصلة بين النحو والدلالة وثيقة وثوق "ثُبَيْر" على الأرض، لا تنفك أبدا، ولا يُفْصَم عُراها، وإن خفيت تلك الصلة أحيانا، ولا شك أن النحاة الأوائل – رحمهم الله – كانوا يُدركون كُنْه هذه العلاقة، وتلك الصلة بينهما، وسوف يتضح أثر ذلك في الصفحات المقبلة، فهذا بحث عن دور الدلالة في التقعيد النحوي، مُمَثَّلا في باب الاستثناء، وبالتحديد عن "غير بين الاستثناء والحالية" وسنرى – قبل الولوج إلى الموضوع – أن لمعاني النحو أثرها الواضح في هذا الباب "الاستثناء" بل قبل الدخول في تفاصيله التي وضعها النحاة – رحمهم الله –؛ فقد نظم الشيخ الإمام ابن مالك في ألفيته أحكام المستثنى تحت عنوان "الاستثناء".

وسيتناول البحث خلال هذا التحقيق تعارض بعض الصيغ الصرفية، وبالتحديد حول مجيء المصدر بمعني اسم المفعول، ودلالة السياق أو العرف اللغوي، أو الاصطلاحي بين **أهل العلم** حول تحديد المدلول للصيغة كتقديم لمسألة "غير بين الاستثناء والحالية"، وهي تتعلق بالمعني النحوي الدلالي – علي حد تعبير أستاذنا الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف – للفظة (غير) بين كونها صفة علي ما هو سائر علي أصل الوضع للكلمة، أو حالا، أو مستثنى، وفي هذه المسألة يدور نقاش مع العالمين الجليلين الأستاذ الدكتور/ شوقي ضيف، وأستاذنا الدكتور/ كمال بشر، حول بحثين لهما في هذه المسألة، وقد عُرِضَا في المجمع في عام ١٩٨٩م، وفي عام ١٩٩٠ نشر الأستاذ الدكتور/ شوقي ضيف جزاه الله كل الخير – هذا البحث ضمن آراء كثيرة أخرى له بعنوان "تيسيرات لغوية" يتضمن الآراء التي اقترحها للتيسير علي أبناء اللغة –.

وعلي الله قصد السبيل.

د/ حسام النادي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نَظَم الشيخ الإمام ابن مالك في ألفيته[1] أحكام المستثنى تحت عنوان "الاستثناء" ، وقد استوقفني هذا العنوان للنظر والبحث، فقد أتي الشيخ بهذا الباب ضمن منصوبات الأسماء حيث ذكر قبله: المفعولات: المطلق، وبه، وله وفيه، ومعه. ثم نظم بعده الحال، والتمييز، ثم شرع بعد ذلك – مباشرة – في الدخول في مجرورات الأسماء.

ويُفهم – بناء علي ذلك – أن الاستثناء من المنصوبات، وهو ما صرح بحكم النصب في مستهل الحديث عن أحكامه قائلا:

ما استثنت إلا مع تمام ينتصب:.....

والمعروف أن المنصوب الذي تستثنية إلا في باب الاستثناء هو " المستثنى " وليس الاستثناء فهل إطلاق " الاستثناء " يعني أو يدلّ علي المستثنى؟

وبمعنى أخر: هل الاستثناء هو المستثنى كما أن التمييز هو المميَّز؟

قبل أن أجيب عن هذا يحسُن أن أذكر المعني اللغوي ثم الاصطلاحي لـ "الاستثناء" ليُري مدى هذا التوافق والانسجام – أو العكس – بين الاستثناء والمستثنى.

الاستثناء من مادة (ثنى) والتي من معانيها: الإعادة والتكرار والرجوع من قولهم: "الثَّنَى" وهو ما يعاد مرتَين قال رسول الله (ﷺ) "لاثِنَي في الصَدَقَة"، يعني: لا تُؤْخذ في السنة مرتَين[2].

ويقال: ثنيتُ الشيءَ أي: عطفتهُ، وصرفتُه عن حاجته، واستثنيت الشيء: من الشيء: حاشيتهُ[3] أي: أخرجتُه. إذن من معاني الاستثناء (في مادته أو صورته):

---

(١) وكذا فعل في منظومته: الكافية الشافية.

(٢) المفردات في غريب القرآن: مادة ثني ص ٨٢، وتاج العروس المجلد العاشر مادة ثني، والصاحبي لابن فارس: ص ٨٤.

(٣) اللسان: مادة ثني، وتهذيب اللغة للأزهري: ١٥/١٤٠-١٤١، وأساس البلاغة للزمخشري مادة ثني، والمعجم الكبير للمجمع:٣/٣٤٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإعادة والرجوع، والعطف، والصرف، والإخراج مطلقاً سواء بالقول أو بالفعل[٤].

وفي الاصطلاح: الاستثناء هو: الإخراج بإلاّ أو بإحدى أخواتها لِمَا كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل[٥] (في الحكم السابق علي إلاّ). وهذا المعني الاصطلاحي أحد المعاني اللغوية السابقة للاستثناء وهو "الإخراج" وقد قارب النحاة – في تعريفاتهم المختلفة للاستثناء – الصلة بين الاصطلاح واللغة، فمن ذلك: قول ابن فارس: (أصل الاستثناء أن تستثني شيئا من جملة اشتملت عليه في أول ما لُفِظ به وهو (مثل) قولهم "ما خرج الناسُ إلا زيداً"، فقد كان "زيدٌ" في جملة الناس، ثم أُخرج منهم، ولذلك سُمّي استثناء ؛ لأنه ثُني ذكره مرة في الجملة، ومرة في التفصيل، ولذلك قال بعض النحويين: المستثنى خرج مما دخل فيه وهذا مأخوذ من "الثّني"[٦].

ويُرجعه الكفراوي – في شرحه علي الأجرومية – إلي معنى الرجوع، يقول: (اعلم أن الاستثناء مأخوذ من الثّني، وهو الرجوع، فإن فيه رجوعا إلي حكم السابق، إذ هو إخراج ما بعد إلا أو إحدى أخواتها – أي نظائرها – من حكم ما قبلها، وإدخاله في النفي أو الإثبات)[٧].

وقريب من السابق قول الشيخ ياسين الحمصي: (ومعناه أنك ثنيت الحكم عن الوصول لما بعد أداة الاستثناء، أي رجعت به، من قولك: ثنيتُ عزمي عنه)[٨].

---

(٤) تعريفات الجرجاني: ص ١٧، والنحو المصفّي: ٤٨٣.

(٥)- شرح الأشموني علي الألفية:١٤١/٢. وقال ابن الحاجب في تعريفه للاستثناء (الإيضاح:٣٦٨/١) "الاستثناء: إخراج شيء من شيء،وإثبات ضد الحكم له".

(٦) الصاحبي: ١٨٤، وانظر كذلك: شرح السيوطي علي الألفية المسمّى: البهجة المرضية في شرح الألفية: ١٨١.

(٧) شرح حسن الكفراوي علي متن الإجرومية: ١٠٤، وانظر شرح الأزهرية للشيخ خالد الأزهري:١١٨.

(٨) في حاشيته علي شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري:٣٤٦/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويجعله الصبان[٩] مأخوذا من معنى العطف، يقول: (السين والتاء زائدتان[١٠]، وهو من الثني بمعني العطف ؛ لأن المستثنى معطوف عليه بإخراجه من حكم المستثنى منه).

وهو أيضا بمعني الصَّرْف: (لأن الاستثناء يُشعر بصرف الكلام عمّا يقتضيه سياقه)[١١]. ولأن المستثنى (مصروف عن حكم المستثنى منه)[١٢].

إذن يتقارب المعنيان اللغوي والاصطلاحي، وأظهر ما قيل فيهما هو الإخراج، أو رفع ما بعد الأداة من الدخول في حكم ما قبلها، قال اللورقي: (وأمّا تعريفه في النحو فأسَدُّ عباراتهم فيه أنه إخراج بعض ما يتناوله اللفظ الأول وضعاً بإلاّ أو معناها عن الإرادة،وهذا في المتّصل، أمّا المنفصل فهو قولٌ صورته صورة المفصّل وليس ما بعد إلا فيه داخلاً تحت مدلول اللفظ الأول وضعاً)[١٣].

---

(٩) في حاشيته علي شرح الأشموني: ١٤١/٢.

(١٠) واضح أن الهمزة أيضا زائدة مع السين والتاء – وأن الاستثناء علي وزن استفعال، إلا أن زيادة الهمزة هنا ليس من قبيل زيادة الحرفين الآخرين (السين والتاء)، إذ هي مجلوبة زائدة لسبب صوتي يتحاماه العرب – وإن كان ممكنا حدوثه في غير العربية، بل وفي العربية ولكن بمشقة – وهو الابتداء في النطق بالساكن، ولذا لم يذكره الصبان من الزوائد هنا. ويقول الورقي في المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية ص ٢٦٤ – (الاستثناء استفعال من ثنيت أي عطفت، كأن المخرج بعضا من كل يعطف علي الكل، فيقطع بعضه عن الحكم المذكور).

(١١) اللورقي: المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية:٢٦٤.

(١٢) حاشية الصبان على الأشموني: ١٤١/٢.

(١٣) المباحث الكاملية للورقي: ٢٦٤، وعن المعني اللغوي يقول الراغب في مفرداته (ص٨٣): (الاستثناء: إيراد لفظ يقتضي رفع بعض ما يوجبه عموم لفظ متقدم، أو يقتضي رفع حُكم اللفظ، فمما يقتضي رفع بعض ما يوجبه عموم اللفظ قوله عز وجل ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً ﴾ وما يقتضي رفع ما يوجبه اللفظ، فنحو قوله: "والله لأفعلنّ كذا إن شاء الله، وامرأته طالق إن شاء الله.... وعلي هذا قوله تعالي ﴿ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ﴿٢١﴾ وَلَا يَسْتَثْنُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أمّا المستثنى فهو اسم مفعول من "استثنى" وهو لغةً -بناء علي ما سبق- المُعاد أو المُكرَر، والمُخْرَج، والمعطوف عليه، والمصروف عن غيره.

واصطلاحا: هو (المُخْرَج تحقيقاً أو تقديراً من مذكورٍ أو متروك، بـ "إلاّ" أو ما بمعناها بشرط الفائدة)[١٤]. وقوله تحقيقاً أو تقديراً "إشارة إلي قسمَيْ المتصل والمنقطع[١٥]، وقوله: "عن مذكور أو متروك" إشارة إلي قسمَي التام والمفرَّغ[١٦].

الاستثناء غير المستثنى

من الواضح إذن أن الاستثناء هو عملية الإخراج نفسها، وتتحقق فيها عدة أشياء: مُخْرَج منه (مستثنى) وأداة إخراج (إلا أو ما يعادلها) والمخرج نفسه وهو هنا (المستثنى). فهل أخطأ الشيخ الإمام ابن مالك بذكره أحكام المستثنى - ضمن المنصوبات - تحت عنوان الاستثناء وبخاصة:

١) أن ابن هشام في شرحه للألفية، "أوضح المسالك" عدل عن قول ابن مالك "الاستثناء" إلي قوله: "هذا باب المستثنى".

٢) تأييد الشيخ ياسين الحمصي - في حاشيته علي شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري - لعمل ابن هشام هذا، بقوله: (عَدَل عن قول الناظم: "الاستثناء" ؛ لأن الذي من المنصوبات التي الكلام فيها إنما هو المستثنى)[١٧].

٣) أن الأشموني - في شرحه[١٨] علي الألفية - قد عرّف أولاً الاستثناء

---

(١٤) ابن مالك: تسهيل الفوائد: ١٠١، وقد ذكر هذا التعريف ابن أم قاسم في الجنى الداني ص ٥١١ بتصرف ضئيل.

(١٥) حاشية الشيخ ياسين علي شرح التصريح: ٣٤٧/١.

(١٦) حاشية الشيخ ياسين علي شرح التصريح: ٣٤٧/١.

(١٧) حاشية الشيخ ياسين علي شرح التصريح: ٣٤٦/١.

(١٨) شرح الأشموني علي الألفية: ١٤١/٢، وكذا فعل السيوطي في شرحه علي الألفية "البهجة المرضية": ١٨١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بأنه: الإخراج بإلا... إلخ، ولم يتكلم عنه مساوياً للمستثني.

٤) استحسان الصبّان لفعل الأشموني هذا بقوله: (قوله "الاستثناء هو الإخراج بإلا... إلخ" أظهر ؛ لأن الاستثناء في الترجمة بمعني المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات) (١٩).

٥) أن ابن مالك نفسه وهذا هو المهم – قد عَدَل عن لفظ "الاستثناء" إلي "المستثنى" في مصنَف آخر له، وهو "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"(٢٠).

وقد كان يكفي للإجابة عن السؤال السابق أن يقال إنما هو وهمٌ خاطئٌ مني، بدليل قول الصبان السابق: "إن الاستثناء في الترجمة بمعني المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات أي نجعل المصدر "الاستثناء" بمعني اسم المفعول "المستثنى" وذلك أمر واردٌ مسموع في لغة العرب.

ومن ذلك قوله تعالي: ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ۚ ﴾ [يوسف: ١٨]، أي "مكذوب به"(٢١).

ومن ذلك قول النبي ﷺ (٢٢) يوم فتح مكة ((لاَ يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ صَبْرًا بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)).

(١٩) حاشية الصبّان: ١٤١/٢.

(٢٠)– في الباب السابع والعشرين من التسهيل: ١٠١ – ١٠٧: باب "المستثني". وقد سمّاه صاحب عيون الإعراب عبيد الله الغزاوي في أواخر القرن الرابع الهجري – (باب المفعول دونه وهو الاستثناء). انظر: شرح عيون الإعراب للمجاشعي: ١٧٥ وجاء في شرح القطر: (وسميَ الجوهري المستثني مفعولاً دونه) ص ٣٣٤.

(٢١) الأشباه والنظائر للسيوطي: ٩٨/١.

(٢٢) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسِّيَر، الباب ٣٣، وانظر كذلك قول أبي علي الفارسي (في المسائل البغداديات:٥٩٨) تعليقاً علي قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ ﴾ [المائدة: ٩٥]، والصيد وإن كان في الأصل مصدرا فقد صار اسما للمصطاد، ونظير هذا قولهم: الخَلْق في المخلوق والنَسْج في المنسوج، والضرب في المضروب).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)).

فصبراً بمعني "مصبورًا" أي "محبوسًا".

فينتهي الأمر حينئذ عند هذا الحدّ، ولا يكون هناك مجالٌ لظنٍّ، أو وهمٍ في خطأ إمام جليل القدر مثل ابن مالك، إلا أنني رأيت مقولةً للسيوطي – في الأشباه والنظائر – هي بمثابة قاعدة هامة لدينا هنا تجعل تناوب مجيء المصدر بمعني اسم الفاعل أو اسم المفعول أو العكس أمراً مقصوراً علي السماع، يقول تحت عنوان "وضع الشيء موضع الشيء أو إقامته مقامه لا يؤخذ بقياس" وناقلاً ذلك عن ابن عصفور في شرح الجمل، وبنى عليها (أي هذه القاعدة) أن المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل أو اسم المفعول لا يطّرد بل يقتصر علي ما سُمع منه)[٢٣]. وقد أوقفتني هذه المقولة متسائلاً أَوَرَدَ مجيء الاستثناء بمعني (المستثنى) سماعًا؟

ويرد علي هذا السؤال تساؤل وهو: إن كان المقصود بذكر السماع هو السماع عن العرب فقد يَعْذُب السؤال، وقد يصعب الإجابة عنه لصعوبة استقصاء كلام العرب في مظانّها العديدة للتدليل علي ذلك وجودا وعدما وإن كان يقصد به السماع لدى أهل الصناعة (النحو واللغة) وأصحابها المشتغلين بها، وهم النحاة واللغويون – علي اعتبار أن هذه الكلمة (الاستثناء) إنما نتداولها الآن من قبيل

---

(٢٣)-الأشباه والنظائر: ١/٣٩١، وهذا الرأي سائر علي الأصل، أي إن كان صيغة توقف علي مفهومها المتعارف عليه في اللغة، فالمصدر دلالته علي الحدث المجرد، واسم الفاعل دلالته علي الحدث وفاعله،... إلخ مع الوقوف عند تقارض الصيغ الصرفية فيما بينها علي ما سمع من العرب، وذلك لأن هناك ملابسات أخرى تفهمنا دلالة المسموع علي غير ما وضع له وصحيحٌ أن السياقات اللغوية والاجتماعية المصاحبة للكلام قد تُفهمنا دلالة الصيغ المتقارضة إلا أن تعميم ذلك فيه من التداخل الكبير الذي قد يؤدي – في بعض الأحيان – إلي الإلغاز أو التعمية علي المستمع، الأمر الذي يجعل متابعتنا للأصل أسلم وآمن من حيث الفهم، وانظر الخصائص لابن جني: ١/١١٧ –١٣٣، في تعارض القياس والسماع، وقد نقل بعض مقولة ابن جني السيوطي في الاقتراح ص ١٨٨/ ١٨٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المصطلح النحوي فهذا أمر قد ورد القول بمثله، فمن ذلك قول ابن الحاجب: (الإعراب يطلق على التغيير، ولا بُعد في ذلك)[٢٥].

فهو يطلق المصدر قاصداً وبالاً به على اسم المفعول ثم يحكم على ذلك بأنه لا غرابة فيه.

بل قد ورد الأمر به نصاً أيضاً فقد قال السعد في حواشي العضد[٢٦]: (ويدعي أن يعلم أنا إذا قلنا: "جاءني القوم إلا زيداً" أن الاستثناء يطلق على: إخراج زيد، وعلى زيد المخرج، وعلى مجموع لفظ إلا زيداً، وبهذه الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسيره، وليس "زيد المخرج إلا المستثنى").

لا غرابة إذن في قول النحو المثل ابن مالك واستعماله "الاستثناء" بمعنى المستثنى، لأن ذلك أمر مباح ومسموح لدى النحاة وأهل العربية المختصين، ويكون ذلك التعليل آخر من القول: إن ابن مالك عدل عن قوله: "المستثنى" إلى "الاستثناء" على اعتبار أن النصب للمستثنى هو أحد أوجهه وحالاته، فليس في كل الحالات منصوباً، وهذا القول مردود بفعل من ترجم للمستثنى في باب المنصوبات بقوله: "المستثنى[٢٧] في بعض حالات أو "المستثنى المنصوب" دون: "الاستثناء" كما فعل ابن مالك.

---

(٢٥) الأمالي النحوية لابن الحاجب (تحقيق د/حسان صالح سمكري) ص ٢٥٥.

(٢٦)- نقلاً عن النحو يأسين في حاشيته على شرح التصريح: ١/٣٤٩، وقد علق النحو الحلواني الأزهري - في حاشيته على شرح الكفراوي للأجرومية على قول الأجرومي: "بإلا الاستثناء" بقوله: (أي المستثنى من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، لأن الكلام في المنصوبات، ويصح حمله على مصدر وهو الإخراج) هامش ص ١٠٤ من شرح الكفراوي على الأجرومية.

(٢٧) كما فعل الطاهر في ترجمته لمسألة الجرجاني: ٣٣، والنحو خالد الأزهري في شرح الأزهرية: ص ١١٨، وقال ابن هشام في شرح القطر (من المنصوبات: المستثنى في بعض أقسامه) ٤٠٤.

المصطلح النحوي فهذا أمرٌ قد ورد القول بمثاله، فمن ذلك قول ابن الحاجب: (الإعراب يطلق علي المُعْرب، ولا بُعْد في ذلك)[٢٤].

فهو يطلق المصدر قاصداً ودالاً به علي اسم المفعول ثم يعقب علي ذلك بأنه لا غرابة فيه.

بل قد ورد الأمر به نصّاً أيضا فقد قال السعد في حواشي العضد[٢٥]: (وينبغي أن يُعلم أنّا إذا قلنا: "جاءني القومُ إلا زيداً" أن الاستثناء يطلق علي: **إخراج زيد**، وعلي **زيد المُخْرج**، وعلي **مجموع لفظ إلا زيداً**"، وبهذه الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسيره. وليس "زيد المخرج إلا المستثنى").

لا غضاضة إذن في قول الشيخ الجليل ابن مالك، واستعماله الاستثناء بمعني المستثنى، لأن ذلك أمرٌ مباحٌ ومسموع لدى النحاة وأهل العربية المختصين، ويكون ذلك التعليل أقوى من القول: إن ابن مالك عدل عن قوله: "المستثنى" إلي "الاستثناء" علي اعتبار أن النصب للمستثني هو أحد أوجهه وحالاته، فليس في كل الحالات منصوبا، وهذا القول مردود بفعل من ترجم للمستثنى في باب المنصوبات بقوله: "المستثنى[٢٦] في بعض حالات أو "المستثنى المنصوب" دون: "الاستثناء" كما فعل ابن مالك.

---

(٢٤) الأمالي النحوية لابن الحاجب (تحقيق د/عدنان صالح مصطفي) ص ٢٥٥.

(٢٥)- نقلا عن الشيخ ياسين في حاشيته علي شرح التصريح: ٣٤٦/١، وقد علّق الشيخ الحامدي الأزهري – في حاشيته علي شرح الكفراوي للأجرومية علي قول الأجرومي: "باب الاستثناء" بقوله: (أي المستثني من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، لأن الكلام في المنصوبات، ويصحُّ حمله علي مصدر وهو الإخراج) هامش ص ١٠٤ من شرح الكفراوي علي الأجرومية.

(٢٦) كما فعل الفاكهي في شرحه لمُلحة الحريري: ٣٣، والشيخ خالد الأزهري في شرح الأزهرية: ص ١١٨، وقال ابن هشام في شرح القطر (من المنصوبات: المستثني في بعض أقسامه) ٤٠٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن الممكن أن يقال – أيضا – إن الشيخ قد ذكر المصدر بدلاً من اسم المفعول علي اعتبار أن المستثنى إنما يرد في أسلوب محدّد له مدلوله الخاص الذي يفهم من تضافر مفرداته، ومكوناته معاً في الذكر، هذا الأسلوب هو "الاستثناء"، ولننظر إلي تعريف ابن الحاجب للمتصل من الاستثناء: (هو كل لفظ أُخرج به شيء من شيء بإلا وأخواتها)[٢٧] فقد عرّفه بأنه "لفظ" وهو هنا بعني أسلوب (ملفوظ)، قد حدث فيه إخراج شيء (وهو المستثنى) من شيء (وهو المستثنى منه) بأداة وهي (إلا وأخواتها)، فكأنه كان لزاماً عليه أن يتحدث عن المستثنى المنصوب في إطار أسلوب الاستثناء وكذا درج جميع النحاة عند تعرضهم للمستثني، أن يذكروا أنواع الاستثناء أولاً: المتصل، المنقطع، إلخ.....، ويذكروا أن المستثنى قد يأتي منصوباً، وقد يأتي غير ذلك. فرحم الله شيخنا الإمام ابن مالك، وأسأله الغفران علي زلّتي في حقّه.

غير بين الاستثناء والحالية

"غيرُ" من الأسماء الملازمة للإضافة في المعني[٢٨]، وهي مُوغلة في الإبهام ولذا لا تتعرف بالإضافة[٢٩]، ففي مثل قوله تعالي: ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ ﴾ [النور: ٢٧] وقعت (غير) هنا صفة لنكرة وهي (بيوتاً) رغم إضافتها إلي معرّف

---

(٢٧) الإيضاح في شرح المفصل: ٣٦١/١.

(٢٨) انظر المغني لابن هشام (طبع دار السلام): ٣٦٣/١، وفيه (ويجوز أن يقطع عنها (أي: بالإضافة) لفظا إن فُهم المعني، وتقدّمت عليها كلمة "ليس"، وقولهم "لا غير" لحن) وقد ذكر ذلك الكفراوي – في شرحه علي الأجرومية١٠٦ وردّ تلحين من قال "لا غير" ولعله يقصد ابن هشام وأجاز ذلك محتجا بالسماع من العرب، وانظر حاشية الدسوقي علي المغني (طبع دار السلام: ٣٦٣/١) ففيه تأييد لكلام الكفراوي، ومن قبله، ابن مالك وابن الحاجب والرضيّ.

(٢٩) المغني: ٣٦٥/١، وشرح الأشموني: ٢٤٤/٢، والمقتضب: ٢٨٨/٤، ٢٨٩، وابن يعيش: ١٢٥/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بالإضافة (بيوتكم) ؛ وذلك لأن غير البيوت المملوكة لأصحابها يشمل كل بيت[٣٠]، وأي بيت سواها، فلا تعريف في اللفظ لعمومه وشيوعه، فإضافتها الملازمة لها لا تزيل إبهامها، ولا تعرّفها وإنْ أضيفت إلى معرفة لشدة إبهامها.

ومع ذلك فالأمر متروك للسياق، ونوع التركيب ؛ إذ إنه من الممكن أن تأتي (غير) معرفةً ولكن ذلك لا يتأتّى (إلا بأمر خارج عن الإضافة كوقوع غير بين ضدين، كقول القائل: رأيتُ الصعبَ غيرَ الهيّن، ومررتُ بالكريم غير البخيل، وكقوله تعالي: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ ﴾ [الفاتحة: ٧] فبوقوع (غير) بين ضدين يرتفع إبهامه ؛ لأن جهة المغايرة تتعين)[٣١].

---

(٣٠) يقول الصبّان (٢/٢٤٤): إن مثل "غير زيد" يشمل كل موجود سواه، فمدلوله شائع شيوعا غير مضبوط.

(٣١) شرح الأشموني: ٢/٢٤٤. ويقول ابن خالويه:("غير" نعت للذين..... لأنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ صادقٍ غير كاذب، فغير كاذب هو الصادق) إعراب ثلاثين سورة: ٣٢، ٣٣ ويقول ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل: (فإن قيل "غير" إذا أضيف إلي المعرفة فهي نكرة، فكيف جرت علي المعرفة صفة، فالجواب أن غيرًا إذا كانت في تقسيم حاصر كانت معرفة، مثل قوله تعالي: ﴿ غَيرِ ٱلمَغضُوبِ ﴾) ١/٣٧٠، وقد فرّق الطبري – في تفسيره – بين المعرفة المؤقتة كالأسماء مثل زيد وعمرو، وبين غير المؤقتة كالأسماء الموصولة، مما أجاز مجيء "غير" صفة للذين (١/١٨٠-١٨٣)، وهو ما ذكره ابن هشام في المغني (١/٣٦٥) أن "غير" تأتي صفة للنكرة أو (المعرفة قريبة منها نحو ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم ﴾ لأن المعرّف الجنسي قريب من النكرة) وكذا ذكر أبو بكر بن السراج (وإنما وقع "غير" هاهنا صفة للذين، لأن الذين هاهنا ليس بمقصود قصدهم، فهو بمنزلة قولك، إني لأمرّ بالرجل مثلك فأكرمه) الحجة لأبي علي الفارسي: ١/١٠٦، وفي حاشية الدسوقي علي المغني (١/٣٦٥) (أنَّ المحسِّن للوصف بغير للمعرف شيئان، وهما: أن غير لمّا كانت لا تتعرف ناسب الوصف بها المعرف الجنسي؛ لأنه نكرة في المعني، ولما وقعت بين ضدين قلَّ إبهامها وقاربت من المعرفة فناسب الوصف بها المعرّف الجنسي الذي هو غير راسخ في التعريف ؛ لأنه معرفة في اللفظ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد نقل أبو علي الفارسي[٣٢] كلام أبي بكر بن السرّاج في ذلك، وهو (والذي عندي أن "غير" في هذا الموضع مع ما أُضيفت إليه معرفة وهذا شيء فيه نظرٌ و لبس. فليُفهم عنّي ما أقول: اعلمْ أن حكم كل مضاف إلي معرفة أن يكون معرفة، وإنما تنكّرت "غير" و "مِثْل" مع إضافتها إلي المعارف من أجل معناهما، وذلك أنك إذا قلت: رأيت غيرك، فكل شيء ترى سوى المخاطب فهو غيره،... فأما إذا كان شيءٌ معرفةٌ له ضدٌّ واحد، وأردت إثباته ونفي ضده وعلم ذلك السامع فوصفته بغير، وأضفت غيراً إلي ضدّه فهو معرفة، وذلك نحو قولك: عليك بالحركة غير السكون، فغير السكون معرفة، وهي الحركة، فكأنك كررت الحركة تأكيدًا، فكذلك قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ ﴾فكل مَنْ أُنعم عليه بالإيمان فهو غير مغضوب عليه، وكل مَنْ لم يغضب عليه فقد أنعم عليه. فغير المغضوب عليهم هم الذين أُنعم عليهم، فهو مساو له في معرفته هذا الذي يسبق إليه أفئدة الناس وعليه كلامهم، فمتى كانت "غير" بهذه الصفة وقُصد بها هذا المقصد، فهي معرفة) ، دلالةُ "غير" – إذن – مفردةً لا تتعين ولا تتعرف، وإنما هي للشيوع والعموم، أي التنكير، وهذا هو أصل الوضع أو المعني المعجمي لها ولعل هذا ما أشار إليه بقوله "وإنما تنكّرت غير ومثل مع إضافتها إلى المعارف من أجل معناهما ". أما في سياقات أخرى، وتراكيب خاصة تتضافر فيها قرائن عدّة، فإن غيراً تكتسب دلالة محدّدة ومعروفة، مما يجعلها – في مثل تلك التراكيب والسياقات – "معرفة غير نكرة" وقد أشار ابن السرّاج – رحمه الله – إلي تلك القرائن في الجملة – وهي قرائن معنوية هنا – فالشيء المعرفة هنا ليس له إلا ضدّ واحد، ولابد أن يكون ذلك التفرد في الضدية معروفا لدى السامع، ومعلوم أيضا له أن المتكلم أراد إثباته ونفي ضده،

---

(٣٢) الحجّة في علل القراءات السبع: ١/١٠٦، ١٠٧ وانظر تفصيل المسألة في: الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي: ٣٤٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عندئذ إذا أضيفت (غير) إلي هذا الضد صار معرفة[٣٣].

ولعل هذا نفسه ما قصده ابن خالويه بقوله:(و"غير" لا تكون عند المبرد إلا نكرة[٣٤]، وغير المبرد يقول: تكون معرفةً في حال ونكرة في حال)[٣٥] وما هذا الحال إلا السياق بما يحتويه من قرائن تأخذ بزمام (غير) لتضعها في مصاف المعرفة لا المجهول أو توجهها إلي أن تكون نكرةً تبعاً لدلالتها وسياقها[٣٦] (ومن

---

(٣٣) راجع لتوضيح هذه الفكرة وهي اختلاف الدلالة تبعا لاختلاف السياق والقرائن المعنوية أو اللفظية: النحو والدلالة لأستاذنا الدكتور محمد حماسة ص ١٤٠ عند الحديث عن المثال "استخلف المرتضى المصطفى" فحُرِيَة الرتبة هنا تعتمد علي القرينة المعنوية التي تكتنفها، ويقول في مقام آخر (ص١١٤): (وهكذا نستطيع أن نقتنص الجملة نفسها من سياق ما) وكل سياق لابد أن يختلف عن الآخر في زمانه ومكانه وملابساته المتعددة..... وهذا الضرب من السياق – كما هو واضح – سياق غير لغوي، أي ليست له عناصر لغوية صوتية في الجملة، وهو ما يعرف بقرينة المقام، أو الحال، أو القرينة المعنوية أحيانا).

(٣٤) انظر المقتضب: ٢٨٨، ٢٨٩، وإن قال المبرد في موضع آخر (ص٤٢٢) عند الحديث عن ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾: (إن غيرًا تكون نعتا للذين لأنها مضافة إلي معرفة) ما ذكره الفراء قبله أوضح: (وإنما جاز أن تكون "غير" نعتا لمعرفة، لأنها قد أضيفت إلي اسم فيه ألف ولام، وليس بمصمود له ولا الأول أيضا بمصمود له، وهي في الكلام بمنزلة قولك: لا أمرّ إلا بالصادق غير الكاذب، كأنك تريد بمن يصدق ولا يكذب) معاني القرآن للفراء: ٧/١. ويقصد بقوله: "ليس بمصمود له" أي لم يُقصد به معين محدّد، فالموصول قريب من النكرة لعموميته وتعريفه بصلته بعده.

(٣٥) إعراب ثلاثين سورة في القرآن لابن خالويه: ٣٣.

(٣٦) يقول أستاذنا الدكتور حماسة (النحو والدلالة: ١٥١) (فبعض النحاة – كما نرى – يعتد بعنصر الدلالة في مسألة التعريف والتنكير بصرف النظر عن اللفظ أو صورة اللفظ، وكلامهم في ذلك واضح لا لبس فيه) وكأن الأمور نسبية حتى في مجال التقعيد فدلالة الشيوع والعموم، والاستغراق في الإبهام التي توحيها (غير) قد تتلاشى في سياقات، أو جمل أو تراكيب لغوية معينة، الأمر الذي يجعل اللغة في مرونة، وحيوية متجددة و دائمة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هنا لا يصح في التفسير أن يُؤخذ اللفظ وحده معزولا عن سياقه الخاص أو العام والسياق الخاص هو تعليقه في جملته وعلاقته التبادلية مع ما يكوّن معه جملة، والسياق العام هو النص كله، فالكلمة في نصٍّ يكون لها دلالة تختلف عن دلالتها في نص آخر)[٣٧] علي حد تعبير الدكتور محمد حماسة.

ولما كانت (غير) اسماً كسائر الأسماء فإنها وردت في اللغة في سائر الوظائف والمواقع النحوية، من ذلك:ـ

أنها جاءت خبراً للمبتدأ، مثل:

- ﴿ وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴿١٨﴾ ﴾ [الزخرف: ١٨]

أو معمولا لناسخ، مثل:

- ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ ﴿٢٨﴾ ﴾ [المعارج: ٢٨]
- ﴿ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ ﴾ [الواقعة: ٨٦]
- ﴿ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ ﴾ [الأنفال: ٧].
- ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٢].
- ﴿ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٦﴾ ﴾ [المؤمنون: ٦].

أو مفعولا به، مثل:ـ

- ﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا ﴾ [الأنعام: ١٦٤].
- ﴿ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النساء: ١١٥].
- ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران: ٨٥].
- ﴿ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ﴾ [الأنعام: ٩٣].

---

(٣٧) النحو والدلالة: ١٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أو مجرورا بالحرف، مثل:

- ﴿ وَٱسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ [القصص: ٣٩].
- ﴿ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ءَايَةً أُخْرَىٰ ﴿٢٢﴾ ﴾ [طه: ٢٢].
- ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٧﴾ ﴾ [آل عمران: ٣٧].
- ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٧٣].
- ﴿ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ [البقرة: ٦١]

وقول المتنبي:

بِغَيْرِكَ رَاعِياً عبث الذئابُ وغيرك صارمًا ثلم الضِّرابُ

أو مجرورا بالإضافة، مثل:

- ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾ [النساء: ٨٢].

أو معطوفا، مثل:

- ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ ﴾ [الأنعام: ١٤١].
- ﴿ وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ ﴾ [الرعد: ٤].
- ﴿ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ ﴾ [الحج: ٥].

أو صفة، مثل:

- ﴿ ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ ﴿١٠٥﴾ ﴾ [هود: ٦٥].
- ﴿ مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِۦ ﴾ [الأنعام: ٤٦].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- ﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم ﴾ [فاطر: ٣].
- ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتۡ جُلُودُهُم بَدَّلۡنَٰهُمۡ جُلُودًا غَيۡرَهَا ﴾ [النساء: ٥٦].
- ﴿ ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ أَوۡ بَدِّلۡهُۚ ﴾ [يونس: ١٥].
- ﴿ فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ مِّن مَّآءٍ غَيۡرِ ءَاسِنٖ ﴾ [محمد: ١٥].
- ﴿ وَيَسۡتَخۡلِفُ رَبِّي قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيۡـٔٗا ﴾ [هود: ٥٧].
- ﴿ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ ﴾ [النور: ٢٧].
- ﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ ﴾ [البقرة: ٥٩].

أو حالا مثل:

- ﴿ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ ﴾(٣٨) [المائدة: ١].
- ﴿ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرّٖۚ ﴾(٣٩) [النساء: ١٢].
- ﴿ وَٱسۡمَعۡ غَيۡرَ مُسۡمَعٖ ﴾(٤٠) [النساء: ٤٦].
- ﴿ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾(٤١) [المائدة: ٣].

---

(٣٨) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: ٢/٤: غير محلّي نصبُ علي الحال ممّا في أوفوا وكذا في معاني القرآن للأخفش: ٤٥٩/٢.

(٣٩) قال القرطبي في تفسيره: (قوله تعالي "غير مضارّ" نصبٌ علي الحال والعامل " يُوصي"، أي يوصي بها غير مضار، أي غير مُدخل الضرر علي الورثة، أي لا ينبغي أن يوصي بدين ليس عليه ليضر بالورثة) الجامع لأحكام القرآن: ١٦٥٠/٢.

(٤٠) في تفسير القرطبي (قال ابن عباس: كانوا يقولون للنبي ﷺ: اسمع لا سمعت هذا مرادهم لعنهم الله: ٨١٣/٢، وفي معاني القرآن للأخفش (٤٤٨/١): (أي: لا سَمِعتَ أي: لا سُمِعتَ.

(٤١) قال الفراء: (معاني القرآن: (٣٠١/١): (نصبت غير لأنها حال لـ "مَن".

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٥﴾ ﴾

[النحل: ١١٥].

- ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍۭ بِزِينَةٍ ﴾

[النور: ٦٠].

- ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتَ ٱلنَّبِىِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ ﴾[٤٢] [الأحزاب: ٥٣].

أو استثناءً، مثل:

- ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ﴾[٤٣] [النساء: ٩٥].

- ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[٤٤]

[الفاتحة: ٧].

وذلك فيمن قرأ بنصب[٤٥] (غير) في الآيتين، وقيل أن (غير) هنا ليست منصوبة علي الاستثناء، وإنما هي منصوبة علي الحالية[٤٦] وقد نقل القرافي في

---

(٤٢) إعراب القرآن للنحاس: ٣٢٢/٣ (نصبٌ علي الحال، أي: لا تدخلوا في هذه الحال).

(٤٣) قرئت "غير" في الآية مثلثة، فبالرفع صفة "للقاعدون"، والجر صفة للمؤمنين، والنصب علي الاستثناء، انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٣/١ -٢٤٨، والحُجة في علل القراءات للفارسي: ٥٢/٣، ٥٣، وانظر كذلك: ١١٩/١ ففيه تأكيد لاستثنائية غير هنا في الآية، وشرح اللمع لابن برهان: ١٥٣/١، والاستغناء للقرافي: ٣٤٠.

(٤٤) الحجة: ١١٧/١ -١٢٣.

(٤٥) (قال الزجاج: ويجوز أيضا في قراءة الرفع أن يكون استثناء كأنه قال: لا يستوي القاعدون والمجاهدون إلا أولو الضرر فإنهم يساوون المجاهدين) الاستغناء للقرافي: ٣٤١.

(٤٦) راجع: الحجة لأبي علي: ١١٩/١ -١٢٠، والاستغناء ٣٤١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

"الاستغناء" نصب (غير) – في آية سورة النساء السابقة ﴿ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ ﴾ على الحالية عن الزجاج، ثم قال (قال الثمامني في شرح اللمع: يجوز أن يكون حالا من الضمير في المؤمنين، فهو في صلة الألف واللام وناصبة "مؤمنين"،... ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في القاعدين، فهوُ في صلة لام القاعدين، وهو الناصب له. ويكون معني الكلام: لا يستوي الذين قعدوا غيرَ مضارين.... " قلت" ورُوي في الأحاديث أنه لمّا نزلت الآية، وهي قوله تعالي: ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ..... وَٱلْمُجَٰهِدُونَ ﴾ جاء ابن أم مكتوم رضي الله عنه حين سمعها فقال: يا رسول الله هل من رخصة فإنني ضرير البصر؟ فنزل عند ذلك: ﴿ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ ﴾ وهذا يقتضي أن إنزالها متأخر، وأن الاستثناء يجوز تأخيره بالزمان)[٤٧] فهو ينقل جواز النصب علي الحالية عن آخرين، ثم يذكر قصة الآية بما يوحي أنها أقرب إلي الاستثناء من الحالية.

(غير) إذن – كما رأينا – شأنها شأن الأسماء تَرِدُ في مواقع من الكلام مختلفة، ما بين الابتداء، فالخبر، فالفاعلية، فالمفعولية، فالاستثناء، فالحالية،.... إلخ.

إلا أن الأكثر لـ(غير) ورودا واستعمالا – الوصف[٤٨] أو النعت سواء لنكرة، أو لشبه النكرة، أو لمعرفة، في حالة ما إذا كانت في تقسيم حاصر كما ذكر ابن الحاجب من قبل[٤٩] كما أنها تستعمل حالاً، وهو عندئذ – قريب في المعنى من الوصف، وتستعمل كذلك للاستثناء يقول الزمخشري (فالذي لغير في أصله أن يكون وصفاً يمسُّه إعرابُ ما قبله،ومعناه المغايرة وخلاف المماثلة، ودلالته عليها من

---

(٤٧) الاستغناء: ٣٤١، ٣٤٢. وانظر في جواز مجيء غير في آية الفاتحة حالاً: الحجة لأبي علي: ١١٩.

(٤٨) انظر: النحو الوافي: ٣٤٦/٢.

(٤٩) راجع هامش (٤).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جهتين[٥٠]؛ ومن جهة الذات، من جهة الصفة، تقول: "مررتُ برجل غير زيد" قاصدا إلي أن مرورك كان بإنسان أخر، أو بمَنْ ليست صفتهُ صفتَه.... ثم دخل علي "إلاّ" في الاستثناء)[٥١].

وقد أكد سيبويه مجيء "غير" استثناء بقوله المشهور (كل موضع جاز فيه الاستثناء بـ"إلا" جاز بـ"غير"، وجرى مجري الاسم الذي بعد "إلا" لأنه اسم بمنزلته، وفيه معني إلا)، وقد تابعه علي ذلك المبرّد[٥٢]، وسائر النحاة بعدهما - سوى مَنْ شذّ - يصرّح بأن "غير" تأخذ حكم الاسم الواقع بعد إلا فتنصب "علي الاستثناء" إذا كان الكلام تاما موجباً، مثل: "اتّفق النحاة غيرَ واحد" كما يُنصب (واحدًا) في مثل: "اتفق النحاةُ إلا واحداً" وتنصب "غير" أو تُبدل من المستثنى منه إذا كان الكلام تاما منفيا كما في مثل: "ما شذّ من النحاة غيرِ واحدٍ" كما تنصب وتبدل واحداً" في مثل: "ما شذّ من النحاة إلا واحداً، وتعرب حسب ما يقتضيه العامل

---

(٥٠) ذكر الأصفهاني (في المفردات لغريب القرآن: ٣٦٨) أن (غير يُقال علي أوجه: الأول: أن تكون للنفي المجرد من غير إثبات معني به، نحو مررتُ برجل غير قائم أي: لا قائم قال " ومَنْ أضلّ ممّنْ اتّبع هواه بغير هدي من الله" الثاني بمعني إلا فيُستثني به، وتوصف به النكرة نحو: مررتُ بقوم غير زيد أي: إلا زيداً ، الثالث: النفي صورة من غير مادتها، نحو: الماء إذا كان حاراً غيرُه إذا كان بارداً. الرابع: أن يكون ذلك متناولا لذات، نحو: " اليوم تجزون عذاب الهون بما كنتم تقولون علي الله غير الحق" أي: الباطل).

(٥١) المفصّل للزمخشري: ٧٠. وانظر في ذلك أيضا: شرح اللمع لابن برهان: ١٥٣/١، والمعني لابن هشام: ٣٦٥/١، و الاستغناء للقرافي: ١٣٨ وغيرها ، ويقول سيبويه: (اعلم أن غيرًا أبدًا سوى المضاف إليه، ولكنه يكون فيه معنى (إلا) فيجري مجرى الاسم الذي بعد (إلا) وهو الاسم الذي يكون داخلا فيما يخرج من غيره وخارجا مما يدخل فيه غيره). أمّا المبرد فكأنه شارح لكلام سيبويه السابق) يقول (المقتضب: ٤٢٢/٤) ("وغير" اسمٌ يقع علي خلاف الذي يضاف إليه، ويدخله معني الاستثناء، لمضارعته "إلا") وانظر كذلك المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية للوَرقي: ٢٦٤، ٢٦٥.

(٥٢) المقتضب: ٤٢٢/٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قبلها إذا كان الاستثناء مفرّغاً، كما في مثل: "لم يشذَّ – عن الركب – غيرُ مسافرٍ"، و "ما أحببتُ غيرَ المتنبي".... إلخ وقد عقد العلاّمتان ؛ الأستاذ الدكتور/ شوقي ضيف، والأستاذ الدكتور/ كمال بشر – أدامهما الله ذُخْراً لعربيتنا – بحثين ضافيين عن "غير"[٥٣] استعرض كل منهما في بحثه معني غير، وصور مجيئه في اللغة، وآراء العلماء حول المواقع الإعرابية له في الكلام، ثم ينتهي البحث بإخراج "غير" من باب الاستثناء، وإعرابه "حالاً" في (تلك الحالات التي ظنّ النحاة أنّ "غير" فيها أداة استثناء، مستندين في ذلك إلي رأي أبي علي الفارسي الذي يقضي بإعرابها حالاً لا مستثني حين (تنصب ويكون فيها شيء من معني الاستثناء أخذاً بمعناه الأساسي الذي وضعت له وهو الوصف أو الوصفية) علي حد التعبير به. وقد ذكر العلاّمتان[٥٤] مرجّحان هذا الرأي، وقبل أن أذكرها أود أن أبين أنّ جمهور النحاة في عدّهم "غير" من أدوات الاستثناء، وأنها تأخذ إعراب الاسم الواقع بعد إلا.كانوا يرتكزون علي دلائل ومرجحات أقوى من مرجحات الفارسي الذي استند العالمان الجليلان علي رأيه، وسأوضح هذه النقطة من خلال ذكر مرَجّحات ودلائل أستاذينا الفاضلين تباعاً. وقد كانت الدلائل والمرجحات لرأي الفارسي هي:

١) أن أكثر استعمالات "غير" في العربية يخرج عن هذا النمط من التركيب[٥٥].

إلا أن كثرة الاستعمال لكلمة علي نمط أو دلالة خاصة ليس بحاسم في إلغاء ورودها علي نمط أو دلالة أخري فمجيء "إلاّ" للاستثناء هو الغالب عليها، وأكثر استعمالاتها عليه، ومع ذلك لا تمنعها هذه الكثرة من ورودها صفةً بمعني غير.

---

(٥٣) وكان عنوان بحث أ.د/ شوقي ضيف بعنوان: "إخراج غير وسوى من باب الاستثناء، وبحث أ.د/ كمال بشر بعنوان "الرأي في غير".

(٥٤) وقد دخل كلام الدكتور شوقي ضيف في كلام الدكتور كمال بشر لتقارب الآراء وتشابهه إلي حد كبير.

(٥٥) "الرأي في غير": ٣١٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما في قوله تعالي ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢) قال ابن هشام (فلا يجوز في (إلا) هذه أن تكون للاستثناء، من جهة المعني[٥٦] إذ التقدير حينئذ: " لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا"، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا وليس ذلك المراد... إذ المعني حينئذ (والمراد): لو كان فيهما آلهة لفسدتا، أي إن الفساد مترتب علي تقدير تعدد الآلهة، وهذا هو المعني المراد"[٥٧].

وكما في الأثر[٥٨]: " الناس كلهم موتي إلا العالمون فمحال أن تكون "إلا" هنا للاستثناء معنى ولا لفظاً إذ لو كانت للاستثناء – من جهة اللفظ – لانتصب ما بعدها (العالمين) لأنه من التام الموجب، ومن جهة المعني يفسد المعني ؛ لأن الموت يصيب الناس كلهم ولا يستثني منه عالم أو جاهل.

٢) أن إعراب "غير" مستثني – حملاً علي إلاّ وهو حَمْلٌ يعفينا منه أبو علي الفارسي – إعراب عارض لها، بينما إعرابها حالاً – كما رأي ذلك الفارسي – رجوع بها إلي الأصل في استعمالها، إذ الأصل في "غير" أن تكون صفة[٥٩].

أمّا أن الأصل في "غير" الوصف، وأن إعرابها مستثني حملاً علي إلاّ فذلك ما اتفق عليه النحاة وأكدوه[٦٠]، إلا أن مجيء غير للاستثناء بمعني "إلا" ليس من

---

(٥٦) (ولا من جهة اللفظ ؛ لأن آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه، فلو قلت: قام رجالٌ إلا زيداً لم يصح اتفاقا) ابن هشام: المعني: ١٥٩/١.

(٥٧)- المغني لابن هشام: ١٥٩/١ –١٦١.

(٥٨) مفتاح العلوم للسكاكي: ٥١.

(٥٩) إخراج غير وسوى من باب الاستثناء: في أصول اللغة: ٣١٠/٣٠٦ بتصرف من "أولا" و "رابعا".

(٦٠) انظر في ذلك: المغني: ٣٦٥/١، ٣٦٦، والمفصل: ٧٠، والأشموني: ١٥٥/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٧١٤/٢، والاستغناء: ١٣٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فعل النحاة أو بعضهم، أو من فهمهم فقط، حتى يأتي الفارسي أو غيره فيعفينا من هذه التبعة، أو تلك المؤونة، فقد صرّح ابن مالك أن غيرًا (قد أوقعته العرب موقع إلاّ، فاستثنت به)[٦١] فالذي جعل غيراً مستثني إنما هو استعمال واستخدام العرب – في لغتهم – له بسياق ودلالة المغايرة والاستثناء معاً قال ابن فارس[٦٢]: "غير" تكون استثناء، وتقوم مقامها "إلا" تقول: خرج الناس غيرَ زيد"، تريد: "إلا زيداً" وتكون حالاً، وتقوم مقامها "لا"، تقول "فعلت ذلك غيرَ خائف منك"، أي " "لا خائفا منك") ، إذن الذي يحدد وظيفة "غير" أو المعني النحوي الدلالي إنما هو الجملة أو السياق فليس دلالة غير علي المغايرة والإخراج فقط هي جاعلتها في عداد الاستثناء، وإنما سياق الجملة ودلالات الحال (قال التفشواني: لفظة "غير" من صيغ الاستثناء، وهي تدخل في الكلام لا للإخراج، كما تقول: "زيدٌ غيرُ عمروٍ"، ومَررتُ برجلٍ غيرك"، وتكون صفة. وكذلك "ليس" و "لا يكون" يكونان للسلب المحض، نحو "لا يكون زيدٌ في الدار أبداً"، وليس العشرةُ بفرد أبداً، مع أنهما للاستثناء)[٦٣]، ويقول القرافي: (وأصل الاستثناء "إلا" وغيرها وإنما يستثني به إذا كان في معناها، فإن لم يكن في معناها لا يستثني به، فتقول:"غيرُ زيدٍ يقول كذا"، "وسوى زيدٍ في الدار"، و "لا يكون زيدٌ هو القائم"، و"حاشى زيدٌ أن يقول كذا". وليس شيء من ذلك استثناء لأن الاستثناء لابد أن يكون فيه إخراجٌ وسلبٌ وإيجاب)[٦٤] وليس شيء من هذا موجوداً

---

(٦١) شرح الكافية الشافية: ٢/٧١٤.

(٦٢) الصاحبي: ٢٣٨.

(٦٣) الاستغناء: ٩٧.

(٦٤) السابق: ١٢٢ بل إن السيوطي يجعل الدلالة علي الإستثناء هي المغايرة والإخراج، فما دلت عليه واستعمله العرب هو أصل " في الاستثناء ، يقول ردّا علي سؤال: لِمَ لم تُبنَ غيرٌ لتضمنها معني الحروف وهو إلا – (إن "غير" لم تقع الاستثناء لتضمنها معني إلا، بل لأنها تقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها، و الاستثناء إخراج، والإخراج مغايرة، فاشترك إلا وغير في المغايرة فالمعني الذي صارت به غير استثناء هو لها في الأصل لا لتضمنها معني إلا فلم تُبن" الأشباه والنظائر: ٢/٣٠٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في الجمل السابقة، فـ (الكلمة تتفاعل وظيفتها تفاعلا خاصا يكسبها معنى خاصًا، وقدرة الوظيفة النحوية علي التفاعل مع كل كلمة قدرة هائلة، لأن هناك عنصراً مهما يتفاعل معها هو عنصر الموقف والسياق)[٦٥]

٣) إن عدّ "غير" أداة استثناء إنما بُني علي أساس معني لفظة غير بذاتها "المغايرة أو الإخراج"، وعلي أساس صحة وقوعها موقع "إلا"، وهذا غير مقبول ؛ لأن كثيراً من الصيغ الأخرى يمكن أن تقع وتفيد هذا المعني، ولم تحتسب أداة استثناء، مثل: بَيْد – استثني – أخْرج – ليس – لا يكون... إلخ[٦٦].

أمّا أن غير للاستثناء لمجرد المغايرة أو الإخراج فقط، فلا فقد رأينا في النقطة السابقة أنها كذلك مع صحة وقوعها موقع "إلا" معاً، وذلك يتحقق بالسياق، وإلا فإن هناك جملاً كثيرة لم يقل النحاة إن غير فيها للاستثناء لمجرد معني المغايرة فيها، بل لذلك ولصحة وقوعها موقع إلا، أي لصلاحية الجملة والسياق أن تأتي بهذا المعني. وأمّا أن هذا غير مقبول لصلاحية صيغ أخرى من الوقوع هذا الموقع وإفادة المعني المطلوب وعدم عدّها أداة استثناء مثل: استثني، وأخرج... إلخ.

فمن المعلوم أن "ليس" و "لا يكون" قد عدّهما النحاة من أدوات الاستثناء، ومع ذلك يقول السيرافي: (لا يجوز في الاستثناء " لم يكن" و "ما كان" ؛ لأن العرب قد تفرق بين الألفاظ وإن استوت في المعني، كالعُمْر والعَمْر بمعني واحد، والعَمْر يجوز في اليمين، نحو قوله تعالي ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾ [الحجر: ٧٢] ولا يجوز العُمر في اليمين)[٦٧] أي إن ذلك موقوف علي فعل العرب وسلوكهم

---

(٦٥) النحو والدلالة: ص ١٧٤.

(٦٦) الرأي في غير: في أصول اللغة: ٣١٤.

(٦٧) الاستغناء: ١٢٧. وقد علّل السيوطي لذلك (الأشباه والنظائر: ٣٣٣ –٣٣٤ بقول ابن=

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في لغتهم، فالقياس ليس مطرداً في كل شيء.

ويقول المبرد: (فإذا قلت: ما أحسنَ زيداً لم يجز أن تضع الفعل المضارع هاهنا فتقول: ما يُحسن زيداً، وما محسنُ زيداً أن معني التعجب إنما دخله علي هيئة إن زال لفظها زال المعنى[٦٨] ويفصل القرافي في ذلك الكلام تفصيلا جيداً يجدر بي أن أذكره هنا يقول: (قال اللغويون: "بَيْدَ" بمعنى "غير"، تقول: "لم أكرم زيدًا، بيد أني أعطيته مالاً"، تقديره: غير أني أعطيته مالاً.

ولا يصح الاستثناء ببيد بخلاف غير كما لا يصح الاستثناء بجاوز وإن كانت بمعني خلا وعدا. فقولك: قاموا عدا زيداً أي: جاوز بعضهم زيداً، ولو قلت: جاوز زيداً لم يصحّ، قلتُ وهذه الفروع كُلها تقتضي قاعدة جليلة، وهي أن العرب لمّا وضعت المفردات وضعت المركبات أيضا، وهو مقام اختلف فيه الفضلاء من العلماء، فمنهم من قال: الوضع مختصٌ بالمفردات، وخيرّتنا العرب في التركيب، فنجعل الفاعل أيّ شيء شئنا، فنقول قام زيدٌ، ويكون كلاما عربيا، والعرب لم تعرف "زيداً" ولا وضعت لفظة للشخص المخصوص. ومنهم من يقول: بل وضعت المركبات أيضا بدليل أنها حجرت فيها وأطلقت كما حجرت في المفردات وأطلقت، فقالت:مَنْ قال: إن قائم زيداً، فليس من كلامنا: ومن قال: إن زيداً قائمٌ فهو من كلامنا.... وهو كثير جداً في تراكيب الكلام، وذلك يدل علي تعرضها بالوضع للمركّبات... وبهذه القاعدة نقتصر علي "غير" دون "بيد"، وعلي "عُدا" دون "جاوز")[٦٩]

=يعيش: " ومن ذلك قولهم لعَمْر الله، فالعمر البقاء والحياة وفيه لغات:عَمر بفتح العين، وسكون الميم، وبضم العين وسكون الميم وبضمهما، فإذا جئت إلي القسم لم تستعمل منه إلا المفتوح العين لأنها أخف اللغات الثلاث، والقسم كثير فاختاروا له الأخف".

(٦٨) المقتضب: ١٧٧/٤. وانظر تفسير الطبري: ٤٦٣/٢ ويقول ابن الحاجب: "ألا تري أنك اشتريت الكتاب الذي تعلم، ولا تقول: اشتريت الكتاب ما تعلم " الإيضاح: ٣٦٤/١.

(٦٩) الاستغناء: ١٢٥، ١٢٦ ، وانظر قبل ذلك ص ١١٤، ١١٥، ١٢٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤) إن إعراب "غير" مستثني في مثل "قام القوم غيرَ زيدٍ" إعراب فيه كثير من التجاوز إن لم يكن الخلل، إذ ليست هي المستثنى وإنما هي وسيلة إليه، إذ المستثنى الحقيقي هو ما تضاف إليه ففي إعراب غير مستثني مخالفة للمنطق والواقع(٧٠).

وقد علّل النحاة لإعراب غير مستثني مع أن المستثنى حقيقة هو ما أضيف إليه غير بتعليلات متشابهة إن لم تكن متماثلة واحدة بقول ابن الشريف الجرجاني (ت ٨٣٨هـ) معللا: (وإنما أعرب إعراب الاسم الواقع بعد إلا، إذ كان حقه أن يُعرب ما بعده، لأن غيرًا موازن إلا، وما بعده موازن ما بعد إلا، لكن إلا حرف لا يقبل الإعراب فزُحلق إلى ما بعده، وغير متمكن يقبل الإعراب فاستقر عليه على الوجوه المذكورة)(٧١) ومن المعلوم أن اقتضاء الصنعة النحوية للكلمة موقعا إعرابيا ليس فيه خلل بالمعني لآن المعني اللغوي اللفظي غير المعني المنطقي العقلي فالحكم بالخطأ أو المخالفة للفظة ما في إعرابها ليس مردّه المنطق العقلي فقط و لا يشترط المطابقة المتماثلة بينهما، وإلا أخرجنا المستثنى بليس ولا يكون ؛ لأنه يعرب خبراً لهما ومع ذلك يعدّه النحاة مستثني طبقًا لسلوك العرب هذا المسلك وذلك المعني ؛ وكذا المنادي بأل المسبوق بأيّ أو أية، فهو يعرب صفة أو بدلاً من"أي" مع أنه هو المنادي حقيقيةً وكما في القول المأثور "اللهم اغفر لنا أيتها العصابة" خرجت العصابة من النداء إلي الاختصاص. وكما تعرب "إلا" صفة في مثل: "لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا" ومع ذلك يظهر إعرابها فيما بعدها.

وكما أن (اللفظ علي أنّ "عَرَقاً" غير فاعل في: تصبَّب زيدٌ عرقاً (بل تمييز)،

---

(٧٠) "إخراج غير وسوى من الاستثناء" ، "الرأي في غير".

(٧١) الرشاد في شرح الإرشاد لابن الشريف الجرجاني: ١٤٣ وانظر المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية للّورقي: ٢٦٤، ٢٦٥ وانظر كذلك: الفراء في معاني القرآن: ٢٩٨/١، والاستغناء ٣٣٨، ٣٣٩ وغير ذلك كثير.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والمعنى على أنه فاعل)[٧٢]. وكما في قوله النبيﷺ: ("يُطبع المؤمن على كل خُلُقٍ ليس الخيانةَ والكذبَ" أي: ليس بَعْضُ خُلُقه الخيانةَ والكذب.هذا التقدير الذي يقتضية الإعراب ، والتقدير المعنوي: يُطْبع على كل خُلُق إلا الخيانة والكذب)[٧٣].

٥) أن إعراب "غير" إعراب الاسم الواقع بعد إلا يؤدي إلي صعوبة بالغة علي المتعلمين والمعلمين جميعاً ، أما إعراب الفارسي لها حالاً فلا يوقعنا في شيء من هذا كله ولا يجعل الناشئة في حاجة إلي شيء من تلك الصعوبة[٧٤].

أقول: إن إعراب "غير" (أو مثيلاتها) هنا حالاً يوقعنا جميعا في خلل وإرباك كبير، إذ إننا نتحدث عن الاستثناء، فكيف نخرج إلي الحديث عن الحال،وإلغاء أسلوب الاستثناء بما يكتنفه من معني الإخراج، والمُخْرج، والمخرج منه ، وكل من الاستثناء والحال في حال تناقض واختلاف أو هما بعيدان عن بعضهما البعض بَيْوْن، أمّا إعراب "غير" مستثني، وما بعدها مضاف إليه بها ففيه (راحة وسهولة؛ لأنه يساير في إعرابه إعراب المنصوب من المستثنىات الأخرى، ولأن الاعتراض عليه أخفّ من الاعتراض علي الرأي القائل بإعرابها حالاً مؤولة، بمعني مغاير)[٧٥]، علي حدّ تعبير العلاّمة المرحوم/ عباس حسن.

ولو أننا تركنا كل هذا الحجاج، وقلنا تعرب "غير" مستثني أو حالاً[٧٦]،

---

(٧٢) شرح اللمع لابن برهان: ١/١٤٥.

(٧٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٢/٧٢١.

(٧٤) "إخراج غير وسوى" و "الرأي في غير".

(٧٥) النحو الوافي: ٢ هامش ص ٣٤٤.

(٧٦) وبينما يُعوِّل علي رأي الفارسي في جعل غير حالاً لا مستثني نجده عند الحديث عن آية سورة النساء رقم (٩٥) ﴿ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ ﴾ يقول: (ومن نصب غيراً جعله استثناء من القاعدين قال أبو الحسن: وبها نقرأ قال وبلغنا أنها نزلت من بعد قوله ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ ﴾ ولم=

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ينبغي ألا يؤدي ذلك بنا إلي أنه "ينبغي إخراجها من باب الاستثناء دون تردد" فالاختلاف في الإعراب لا يؤدي - هنا - إلي الإخراج من الباب كما رأينا في المستثنى بليس ولا يكون فهو خبر لهما ومع ذلك نقول إنه مستثني.

اللهم علمنا ما جهلنا وانفعنا بما علمتنا

ستنزل معها، أستثني بها قوم لم يقدروا علي الخروج و القاعدون مرتفع بقوله يستوي، ويستوي هذا يقتضي فاعلين فصاعدا وقوله "والمجاهدون" معطوف عليه، التقدير لا يستوي القاعدون (إلا أولي الضرر) الحجة: ٣/ ٥٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المراجـــع

١. أساس البلاغة: للزمخشري، الهيئة العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.

٢. الأشباه والنظائر: للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٤ م.

٣. الاقتراح في علم أصول النحو: للسيوطي (تحقيق/د. أحمد محمد قاسم)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة (د.ت).

٤. الأمالي النحوية: لابن الحاجب (تحقيق/د.عدنان صالح مصطفى)، دار الثقافة، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦ م.

٥. الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب (تحقيق/ د. موسى بناي العليلي)، بغداد (وزارة الأوقاف)، إحياء التراث الإسلامي - رقم ٥٠) (د.ت).

٦. البهجة المرضية في شرح الألفية: للسيوطي (تحقيق/ علي سعد الشينوي) وطرابلس، ليبيا، منشورات كلية الدعوة الإسلامية (السلسلة التراثية، رقم ١٧)، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.

٧. تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي، دار الفكر (مصورة عن طبعة بولاق)، القاهرة. (د.ت).

٨. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك (تحقيق/ محمد كامل بركات)، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م.

٩. التعريفات: للجرجاني، مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٣٥٧هـ = ١٩٣٨ م.

١٠. تهذيب اللغة: للأزهريّ (تحقيق إبراهيم الإبياري)، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م.

١١. تيسيرات لغوية: للدكتور/ شوقي ضيف دار المعارف القاهرة ١٩٩٠ م.

١٢. الجني الداني في حروف المعاني: للمرادي (تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ =

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٩٨٣ م.
١٣. **حاشية الشيخ إسماعيل الحامدي الأزهري علي شرح الكفراوي على متن الأجرومية:** مصطفى الحلبي، الطبعة الثالثة، ١٣٧٤ هـ = ١٩٥٤ م.
١٤. **حاشية الشيخ ياسين زين الدين العليمي الحمصي علي شرح التصريح على التوضيح:** عيسى الحلبي (د.ت) (طبع علي هامش شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري.
١٥. **حاشية الصبان علي الأشموني:** عيسى الحلبي (د.ت) (طبع علي هامش شرح الأشموني علي الألفية).
١٦. **الخصائص:** لابن جني (تحقيق/محمد علي النجار)، الهيئة العامة للكتاب، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.
١٧. **شرح الأزهرية في علم العربية:** للشيخ خالد الأزهري، مصطفي الحلبي، الطبعة الثانية: ١٣٧٤ هـ = ١٩٥٥ م.(طبع علي هامش حاشية الشيخ حسن العطار علي شرح الأزهرية).
١٨. **شرح الأشموني علي ألفية بن مالك:** عيسى الحلبي (د.ت).
١٩. **شرح التصريح علي التوضيح:** للشيخ خالد الأزهري، عيسى الحلبي (د.ت).
٢٠. **شرح الكافية الشافية:** لابن مالك (تحقيق/د. عبد المنعم أحمد هريدي)، دار المأمون للتراث، منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولي، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م.
٢١. **شرح حسن الكفراوي علي الأجرومية:** مصطفى الحلبي ن ١٣٧٤ هـ = ١٩٥٤ م.
٢٢. **شرح عيون الإعراب:** لأبي الحسن علي بن فضّال المجاشعي (ت/٤٧٩) (تحقيق/د. حنّا جميل حدّاد)، مكتبة المنار، الزرقاء الأردن، الطبعة الأولي، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٥م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢٣. **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**: لابن هشام (تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة الأولي، ١٩٩٤ م = ١٤١٤ هـ.

٢٤. **الصاحبي**: لابن فارس (تحقيق العلامة/ السيد أحمد صقر)، عيسى الحلبي (د.ت).

٢٥. **كشف النقاب عن مخدّرات ملحة الإعراب**: لعبد الله الفاكهي، مصطفي الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٤ م.

٢٦. **لسان العرب**: لابن منظور المصري، دار المعارف (د.ت).

٢٧. **المباحث الكاملية شرح المقدّمة الجزولية**: اللّوْرقي النحوي (ت:٦٦١ هـ) (تحقيق/ شعبان عبد الوهاب محمد) (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م.

٢٨. **المسائل المُشْكلة المعروفة بالبغداديات**: لأبي علي الفارسي (تحقيق/ صلاح الدين عبد الله السمكاوي)، طبعة العاني، بغداد، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي – رقم ٥ (د.ت).

٢٩. **المعجم الكبير**: لمجمع اللغة العربية (الجزء الثالث: حرفا التاء والثاء، مجمع اللغة العربية، القاهرة، الطبعة الأولي، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م.

٣٠. **المفردات في غريب القرآن**: للأصفهاني (تحقيق/ محمد سيد كيلاني)، مصطفي الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٣٨١ هـ = ١٩٦١ م.

٣١. **النحو المصفّى**: لأستاذنا الدكتور محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، (د.ت).

٣٢. **النحو الوافي**: للشيخ عباس حسن، طبعة دار المعارف، القاهرة.

٣٣. **النحو والدلالة**: لأستاذنا الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner